

السلام عليك سيدتي وأشكرك على ما فعلته ليلة البارحة في ذلك الجو الكريه، أستطيع أن أقول، والذي لا يمكن أن يكون في مجلس شعب كالشعب الذي قام بثورة ضد هذه الغوغائية وعديد الناس الذين يريدون إرجاعنا إلى الورا.

إذن أنا تحدثت لمرتين عن الأداء على القيمة المضافة عن الأدوية وعن السكن وطالبت بإلغاءها وبشدة أيضا لكن يظهر أن وزير المالية لا يهتم بهذا حسب ما استمعت إلى أجوبته البارحة.

6 % على الأدوية في حين أن الأدوية غير موجودة بالنسبة إلى الفقراء وحتى الطبقة المتوسطة، وغير موجودة في المستشفيات وغيرها. إلى أين سيذهب المواطن التونسي؟ لم يجد الخبز والمعيشة وهم يطالبونه بـ 6 % أو أداء على كل مبيعات الأدوية.

ثم السكن، السكن يا سيدتي، نحن في تونس نقول عنه قبر الحياة ونتمنى أن يكون لك جنة الحياة يا شعب تونس، هذا ما نتمناه لكم، فحب الحياة لا يمكن أن يقطع عليك وان يحل محل حب الحياة المعروف به زمان البؤس وغير ذلك من الأشياء، إذن هذه الجنة من الحياة لك ولأبنائك ولعائلتك لا بد أن ترفع عنه الأداء التي تصل إلى 13 % وربما إلى 19 % في الأيام القادمة.

الميزانية والبارحة منحتة مثلما قال الخبراء 20/2 لكن أنا سامنحه فقط 10/1 لا أكثر بالنسبة إلى وزير المالية من باب الخجل لا أكثر، يا سيدتي، هي زادت في التفاوت الطبقي بين الأغنياء وإثرائهم على حساب وعلى كاهل الفقراء والمتوسطين، كلنا أصبحنا في نفس الحقيقية، الشعب التونسي أصبح فقيرا بأكمله ولا يستطيع اقتناء الخبز لا الأدوية.

لكن لدينا شيء آخر وهو المديونية يا سيدتي، لأننا نفكر الآن وفي الأجيال القادمة. يظهر أننا سنبقى بهذا الأسلوب والاقتراض دائما من ناتج محلي بـ 45 % في سنة 2010 ناتج محلي إجمالي ديون يجب اعتبارها ديون كريمة ومتسخة لأن المستفيد الوحيد كان الديكتاتور، إذا لن نعيد مواصلة الاقتراض وتبقى الأجيال مرهونة لصندوق النقد الدولي إلى ما بعد 2050 يا سيدتي.

لا بد أن نكون شجعانا ونطلب جدولة الدين المتعهد به بعد الثورة كما جاء هذا الطلب في العدالة الانتقالية وبالنسبة إلى هيئة الحقيقة والكرامة بالتعويض للدولة التونسية والشعب التونسي يتحمل مسؤولية إعادة...

#### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدتي، إذن في غياب السيد عماد أولاد جبريل كان قد طلب التدخل على معنى الفصل 118 وهو غائب.

آخر المتدخلين السيدة المحترمة ليلى الحداد، فلتفضل.

#### السيدة ليلى الحداد

مع الشكر سيدتي الرئيس،

تدخل هو نداء عاجل، لدينا مواطنون عالقون في ليبيا مختطفون منذ يوم الخميس من معتمدية الصخيرة تحديدا، كل العائلات في حالة فرح على اختطاف ذويهم وهم سندا لعائلاتهم.

رجاؤنا كل الرجاء حاولت الاتصال بوزارة الخارجية وحاولت الاتصال بمدير الديوان لوزير الخارجية المكلف لكن تعذر، ولهذا أردت أن يكون صوتي مرتفعا تحت قبة البرلمان للسفارة التونسية وللسفارة الليبية بتونس لحفظ أمن أبنائنا الجالية التونسية بليبيا

ونحن نعلم أن الوضع بليبيا غير مستقر من الناحية الأمنية، لكن نحاول قدر الإمكان حماية جاليتنا ومن بينها هؤلاء من أبناء الصخيرة الذين تم اختطافهم منذ يوم الخميس وإلى حد الآن لا يوجد أي معلومات في خصوصهم، رجاؤنا كل الرجاء أن تقوم الدولة التونسية بالبحث وسلامة مواطنينا بليبيا، وشكرا.

#### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وآخر المتدخلين السيد عبد السلام بن عمارة، تفضل.

#### السيد عبد السلام بن عمارة

شكرا سيدتي الرئيسة،

في الحقيقة مداخلي هذه تتضمن مجموعة من النداءات: نداء عاجل لهذا المجلس الموقر وكذلك وزارة الفلاحة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات، ونداءات عاجلة من أجل إنقاذ صابة الزيتون، يعني هناك العديد من التساؤلات عن السياسات المنتهجة من قبل وزارة الفلاحة.

صابة القمح يقع إتلافها وإحراقها، كميات الحليب يقع إتلافها، القوارص نفس الشيء واليوم يأتي الدور على صابة الزيتون.

من هذا المنبر أقترح بعث لجنة برلمانية لإنقاذ صابة الزيتون والتحكم في السعر.

كذلك نفس الشيء بالنسبة إلى الضرر الذي لحق بالبحارة في جهة صفاقس نتيجة ظاهرة المد الأحمر خاصة إن وزارة الفلاحة تعهدت بتقديم تعويضات لهم.

كذلك نداء للرئاسات الثلاث من أجل إطلاق سراح الإخوة الموقوفين في ليبيا، ونحن دائما في تواصل مع وزارة الخارجية، لكن يبدو أن التدخلات محتشمة ودون المستوى.

نداء آخر لوزارة التربية خاصة وزير التربية لتطبيق الانتداب المباشر مع خريجي علوم التربية والتخلي عن الصبغة التعاقدية، وعذرا على العبارة مع كامل احتراماتي عملة الحضائر عبارة على تعامل في شكل حضيرة.

كذلك نداء إلى وزارة الصحة وضرورة الوقوف على النقص التي يعاني منها المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة وضرورة فتح كل أقسام الاختصاصات، وشكرا.

#### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، التحق بالقاعة السيد عماد أولاد جبريل، إذن الكلمة له تفضل.

#### السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيدة الرئيسة،

في الحقيقة سنتحدث في قطاع وقعت حوله مشكلة مؤخرا، ولن أتحدث على أساس أن هذا القطاع له الحق أم لا، هذا مفروغ منه، لكن سأحدث على أساس أنه في الفترة الحالية ونحن في فترة انتقالية ومرور من حكومة إلى حكومة أخرى على الأقل الذين سيتخذون قرارا في غلق "الفريب" يترثون ولا يتخذون إجراءات نبقي نعاني منها غدا فنحن نعرف المقدرة الشرائية للمواطن التونسي اليوم ونحن نتحدث عن القفة والمعيشة، سنمر الآن بعد غلاء المعيشة ونتحدث عن المواطنين الذين لا يتمكنون من شراء الخبز ثم نحرهم أيضا من ستر أنفسهم؟

الجميع يشتركون ملابسهم من "الفريب" وهناك العديد منهم يرتزقون عن طريق بيع الملابس في "الفريب"، صحيح هناك باعة كبار يعملون في هذا المجال، لكن هناك متجولون وعائلات في كامل تراب الجمهورية وهو قطاع كبير يشغل عائلات، وهو مورد رزق بالنسبة إلى العائلات وهو ملجأ الزوالي والطبقة الوسطى التي اندثرت. لا يوجد إنسان لا يرتدي من "الفريب"، أنا شخصيا أرتدي ملابس من الفريب.

عندما نتحدث بهذا المنطق نقصد أن "الفريب" مخصص فقط للفقير لأن هذا القطاع يعتبر قطاع حيويًا في البلاد لا بد أن يتم تنظيمه، ونعرف أن اتحاد الصناعة والتجارة تحدث في هذا الموضوع إلى جانب "كوناكت" التي تحدثت أيضا في الموضوع، لكن لا بد من حلول جذرية لهذا القطاع، ولا بد أن يقع تنظيمه، فأن تقوم بالرقابة شيء وأن تقطع المعاملة به بتاتا لا يجوز.

هناك تنسيق كبير في هذا، وهو مثل عديد القطاعات الأخرى التي تتطلب تنظيما وتقف عليها وتحمل مسؤوليتك كدولة. ليس أي شيء نفتح فيه تلة اليوم لكي تخدم رجال أعمال معينة، وهناك قطاعات موجودة لا أريد أن أذكر اسمها "فريب فرنسا" تقوم ببيعه بمئات الدنانير لكي تخدم مصالح أشخاص آخرين.

فالرجاء الترتيب وإعطاء هذا الأمر الأهمية اللازمة لأن مشكلا كبيرا سيحدث. مع الشكر.

## رفع الجلسة

### السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وهكذا نكون قد أنهينا كل التدخلات على معنى الفصل 118 ونكون قد أنهينا أشغال جلستنا لهذا اليوم. شكرا، ورفعت الجلسة.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وثلاثون دقيقة)

## II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداورات مجلس نواب الشعب. وقد تقدم السيد فيصل التبيبي بأربعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان الأول والثاني والثالث بتاريخ 18 جوان 2019 والرابع بتاريخ 22 جويلية 2019، وتلقى الإجابة عنهم بتاريخ 18 نوفمبر 2019.

كما تقدم بأربعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 22 جويلية 2019، وتلقى الإجابة عنهم.

كما تقدم بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 18 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 20 سبتمبر 2019 والثاني بتاريخ 22 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 12 سبتمبر 2019.

كما تقدم بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بتاريخ 22 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 12 سبتمبر 2019.

كما تقدم السيد النائب مبروك الحرزي بسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 11 جوان 2019 وتلقى الإجابة عنه.

كما تقدمت السيدة النائب نسرين العماري بسؤال كتابي إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 7 مارس 2019 وتلقت الإجابة بتاريخ 27 ماي 2019.

أما السيد ياسين العياري فقد تقدم بخمسة أسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية الأول بتاريخ 8 مارس 2019 والثاني بتاريخ 24 ماي 2019 والثالث بتاريخ 29 ماي 2019 والرابع بتاريخ 23 جويلية 2019 وتلقى الإجابة عنه بتاريخ 9 أكتوبر 2019 والخامس بتاريخ 29 جويلية وتلقى الإجابة بتاريخ 19 نوفمبر 2019.

كما تقدم بتسعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة الأول بتاريخ 5 أفريل 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 13 سبتمبر 2019، والثاني والثالث بتاريخ 30 ماي 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 12 سبتمبر 2019. والرابع بتاريخ 5 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 20 سبتمبر 2019، والخامس والسادس والسابع والثامن بتاريخ 12 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 12 و20 سبتمبر 2019. والسؤال التاسع بتاريخ 23 جويلية وتلقى الإجابة بتاريخ 20 سبتمبر 2019.

كما توجه بثلاثة أسئلة إلى السيد وزيرة شؤون الشباب والرياضة الأول والثاني بتاريخ 23 جويلية 2019 والثالث بتاريخ 29 جويلية 2019 وتلقى الإجابة عنهم.

كما توجه بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 12 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 10 سبتمبر 2019.

وتوجه بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بتاريخ 23 جويلية 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 12 سبتمبر 2019.

### السؤال الكتابي الأول للسيد النائب فيصل التبيبي

موجه إلى وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

الموضوع: سؤال كتابي لوزير التجهيز على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص عدم رده على سؤالي المتعلق باستفحال أعمال التحيل والغش في مجال البعث العقاري وفساد القانون عدد 17 لسنة 1990 المتعلق بالبعث العقاري.

سيدي، تبعا لسؤالي المؤرخ في 12 مارس 2019 بخصوص استفحال أعمال الغش والتحيل في مجال البعث العقاري وفساد القانون عدد 17 لسنة 1990 الذي صيغ على مقاس المفايات والعصابات واللوبيات ولجوابكم المؤرخ في 15 أفريل 2019، أؤكد لكم أنك لم تجيبوا على سؤالي ولم تتطرقوا للإشكاليات وأعمال الغش والتحيل التي تطرقت إليها. ما زاد في تخوفي وخيبة أمني المعلومات التي تحصلت عليها أخيرا والتي مفادها أنه تم إعداد مشروع قانون لتحويل قانون 1990 في اتجاه تكريس مزيد من الفوضى والغش والتحيل خدمة للمفايات والعصابات واللوبيات التي هي بصدد ارتكاب كل أنواع الجرائم دون رادع. هذا التخوف يعززه قرار تعويض الترخيص بكراس شروط خال من الشروط

لتكريس مزيد من الفوضى والتخيل والغش والتخلف وتعفين محيط الاستثمار خدمة للعصابات والمافيات واللوبيات.

لا يخفى عليكم أن الرئيس مخلوع وبإشارة من الوزراء الفاسدين والجهلة المحيطين به بادر سنة 2001 بتخريب المهن والأنشطة الاقتصادية من خلال حذف التراخيص الفاسدة المتعلقة بعديد المهن وتعويضها بكراريس شروط أكثر منها تخلفا خالية من أدنى الشروط العلمية والمهنية والأخلاقية. وقد برر الفاسدون صلب الإدارة تلك الخطوة التخريبية بتبسيط الإجراءات الإدارية مثلما هو الشأن الآن. تلك المبادرة الإجرامية الفاسدة جاءت لسحب البساط من تحت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي كانت تندد بالممارسات الإجرامية والقدرة للرئيس المخلوع ونظامه الذي يحرم المعارضين من حقهم في العمل والارتزاق من خلال حرمانهم من الحصول على التراخيص المتعلقة بالمهن.

من لا يعرف أن كراريس الشروط الفاسدة التي تمت صياغتها من قبل الفاسدين صلب الإدارة والتي جاءت مخالفة بصفة صارخة للفصل 3 من الأمر عدد 982 لسنة 1993 المتعلق بضبط العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها كما أكد ذلك مجلس المنافسة خربت المهن وجعلتها متخلفة وكرست الفوضى والتخيل والغش وعفنت محيط الاستثمار وخير مثال في ذلك ما يسمى بمكاتب التكوين.

كان من المفروض تنظيم كل المهن بقوانين متطورة تضمن الشروط العلمية والمهنية والأخلاقية مع منح المهنيين سلطة الإشراف على مهنتهم حتى لا تعمّ الفوضى والتخيل والتخلف مثلما هو الشأن الآن.

بالنظر لجرائم الغش والتخيل المرتكبة في المجال لماذا لم تبادروا بتحويل التشريع المتعلق بالبعث العقاري للحد من أعمال الغش والتخيل وتطهير القطاع من المتخيلين والمجرمين وتبسطوا إجراءات جبر ضرر الضحايا بعيدا عن التقاضي المملّ والمكلف وغير العادل؟ ولماذا فكرتم في حذف الترخيص وتعويضه بكراس شروط لتكريس مزيد من الفوضى والتخلف والغش والتخيل؟

تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير.

#### إجابة وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد فيصل التبيني يتعلق باستفحال أعمال التخيل والغش في مجال البعث العقاري.

**المرجع:** مكتوبكم عدد 1698 الوارد علينا في 21 أكتوبر 2019.

وبعد، فقد تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن المصالح المختصة بمجلس نواب الشعب لم تتوصل بإجابة الوزارة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد فيصل التبيني المتعلق باستفحال أعمال التخيل والغش في مجال البعث العقاري مؤكدا على تخوفه من النتائج السلبية التي يمكن أن تنجرّ عن تعويض الترخيص الممنوح للباعث العقاري بكراس الشروط.

وجوابا، أتشرف بإعلامكم أن الوزارة شرعت في إعداد مشروع تنقيح للقانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 المنظم لمهنة الباعث العقاري، لضمان أكثر شفافية في تعامل الباعث العقاري مع الحرفاء وإرساء عقوبات أكثر صرامة يتم تسليطها على الباعثين العقاريين المخّلين بالتزاماتهم التعاقدية، أما فيما يتعلق بحذف الترخيص وتعويضه بكراس شروط فإنه تطبيقا لمقتضيات

الفصل 4 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار، تمّ إصدار الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع، حيث تمّ إدراج نشاط البعث العقاري ضمن الأنشطة التي تم حذف ترخيص ممارستها وتعويضها بكراس شروط وذلك في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية والتشجيع على الاستثمار.

والسلام.

#### السؤال الكتابي الثاني

##### للنائب فيصل التبيني

**الموضوع:** سؤال كتابي لوزير التجهيز على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص عدم اتخاذ إجراءات للحدّ من حوادث الموت بشارع 9 أفريل وطريق القرجاني أو ما يعرف بطريق الموت.

سيدي،

لا يخفى على جنابكم أن عدد حوادث الموت في ارتفاع كبير بشارع 9 أفريل وطريق القرجاني أو ما يعرف بطريق الموت لدى العموم.

إن الحوادث المميتة بشارع 9 أفريل وطريق القرجاني ناجمة أساسا عن الإفراط في السرعة من قبل البعض من سائقي السيارات والشاحنات، علما أنه لم يتم وضع إشارات للحدّ من السرعة بالطريقين إلى جانب انعدام الإنارة بالنسبة لجزء من طريق القرجاني (بعد كلية 9 أفريل). إن انعدام الإنارة بتلك الجهة ناجم عن تكسير المصابيح العمومية من قبل السراق والمجرمين من أصحاب السوابق بغاية القيام بعمليات سطو ونهب وسلب.

إن السرعة الجنونية لسيارات الناشطين في السوق السوداء في مجال نقل الأشخاص والتي لا تحمل في بعض الأحيان لوحات منجمية وفي حالة لا تسمح لها بالجولان بالطريق العام ساهمت في تكاثر الحوادث المميتة بشارع 9 أفريل وبجهة القرجاني. هل يعقل أن لا تقوم وزارة النقل ووزارة الداخلية بحملات مراقبة مكثفة لتضبط المجرمين الذين ينقلون الناس على سيارات الموت والذين يشقون جهة القرجاني (الطريق التي تقع قبالة محطة البتزين) بسرعة جنونية خاصة بالليل دون مراعاة لعلامات الجولان.

وباعتبار أن الطريقين يشقان منطقة ذات كثافة سكانية كبيرة كان من المفروض وضع إشارات وعلامات بغاية الحد من السرعة وكذلك صيانة كل المصابيح الكهربائية.

تبعاً لما تقدم، ماهي الإجراءات التي اتخذتموها للحد من حوادث الموت بالطريقين وبجهة القرجاني؟

تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

#### إجابة وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد فيصل التبيني يتعلق بعدم اتخاذ إجراءات للحد من حوادث الموت بشارع 9 أفريل وطريق القرجاني أو ما يعرف بطريق الموت.

**المرجع:** مكتوبكم عدد 1698 الوارد علينا في 21 أكتوبر 2019.